

تحرك عاجل

أب مسجون ظلماً يطعن في حكم السجن الصادر ضده

في 22 ديسمبر/كانون الأول، سوف تنظر الدائرة الجنائية في محكمة النقض في الطعن المُقدّم من بدر محمد في القرار الجائر بإدانته والحكم عليه بالسجن خمس سنوات. وكان بدر محمد قد أُدين في يناير/كانون الثاني 2023، إثر محاكمة فادحة الجور، فيما يتصل بمظاهرات ميدان رمسيس التي نظمت في 16 أغسطس/آب 2013 حينما كان عمره 17 عاماً. ويُحتَجَز في سجن بدر 1 في ظل أوضاع قاسية وغير إنسانية، حيث لا تتوفر له سبل الحصول على الرعاية الصحية الكافية. يجب على السلطات المصرية إلغاء الحكم الظالم الصادر ضد بدر محمد، والإفراج عنه فوراً.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية، قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441؛

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

@AlsisiOfficial :X

السيد الرئيس، تحية طيبة وبعد

أكتب إليكم للإعراب عن قلقي الشديد بشأن الاحتجاز التعسفي المطول الذي يتعرّض له بدر محمد. وقد قُبض عليه يوم 11 مايو/أيار 2020 من منزله أمام زوجته، إيلينا بيشلر، وهي مواطنة نمساوية. في 12 يناير/كانون الثاني 2023، أدانته محكمة جنابات القاهرة ظلماً، بعد محاكمة فادحة الجور، وحكمت عليه بالسجن خمس سنوات فيما يتصل بتظاهرات ميدان رمسيس عام 2013. وقد خُرم من حقوقه في الحصول على دفاع كافٍ وفي تكافؤ الفرص القانونية وفي استجواب شهود الإثبات واستدعاء شهود النفي. وفي أثناء جلسات المحاكمة، التي بدأت بعد اعتقاله في مايو/أيار 2020، أبقى بدر محمد داخل قفص زجاجي، حيث لم يكن بإمكانه أن يتحدث أو يرى أو يسمع ما يدور خلال إجراءات المحاكمة بشكل كامل. وقد مُنِع من التواصل مع محاميه على أفراد طوال مراحل الحبس الاحتياطي والمحاكمة.

ومن المقرر أن تنتظر الدائرة الجنائية في محكمة النقض في الطعن المُقدّم من بدر محمد يوم 22 ديسمبر/كانون الأول. وتماشياً مع المادة 111 من قانون الطفل المصري، أوصت النيابة بخفض حكم السجن الصادر ضده إلى ثلاث سنوات، حيث إنه كان طفلاً أثناء المظاهرات في عام 2013.

ويُحتَجَز بدر محمد في سجن بدر 1، المعروف بظروف الاحتجاز القاسية وغير الإنسانية فيه. فهو مُحتَجَز في زنزانة صغيرة مكتظة مع ثلاثة أشخاص آخرين. ولا تتوفر لأي منهم أسرة أو أغذية أو سبل للتدفئة. ونظراً لأن السجن يقع في منطقة صحراوية، فإن الطقس يكون بارداً على وجه الخصوص أثناء الليل. ولا تتوفر للسجناء سوى مياه باردة غير نظيفة وغير صالحة للشرب. وقد أصيب بدر محمد بطفح جلدي بسبب ظروف الاحتجاز السيئة. ولم تمنحه سلطات السجن أي علاج سوى أدوية مُهدئة للألم، كما تُجره على وضع القيود في يديه خلال زيارته لأطبائه السجن. ويُسمح له بزيارات من عائلته لمدة وجيزة مرة واحدة شهرياً، مما لا يتيح له وقتاً يُذكر للتواصل مع ابنته أمينة، البالغة من العمر ثلاث سنوات، وهو أمر يؤثر تأثيراً شديداً على صحته النفسية. وتعد زيارات السجن أمراً شديداً للإرهاق لأفراد العائلة، الذين يسافرون مسافة حوالي 60 كيلومتراً من القاهرة إلى السجن، ثم يتعيّن عليهم الانتظار لساعات قبل السماح لهم بالالتقاء به لمدة 30 دقيقة فقط. وترفض سلطات السجن السماح بدخول أكثر من زائرٍ في المرة الواحدة، مما يضع مزيداً من القيود على اتصاله بالعالم الخارجي.

أهيب بكم أن تأمروا بالإفراج فوراً عن بدر محمد من الاحتجاز التعسفي، وبإلغاء الحكم الظالم بإدانته وسجنه. وريثما يُفْرَج عنه، يجب السماح له بالاتصال بعائلته ومحاميه وتوفير الرعاية الصحية الكافية له واحتجازه في أوضاع تتوافق مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

اعتقلت قوات الأمن بدر محمد في 16 أغسطس/آب 2013، على خلفية تظاهرات ميدان رمسيس، عندما كان عمره 17 عامًا. ووثقت منظمة العفو الدولية استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة ضد المتظاهرين والمارة خلال هذه التظاهرات، ما أودى بحياة 97 متظاهراً. وبحسب المعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، كان بدر محمد في محيط ميدان رمسيس، حينما اندلعت أعمال العنف، وركض نحو مسجد الفتح المجاور للاحتمام به، ثم داهمت قوات الأمن المسجد، حيثما حُوصِر عشرات المتظاهرين والمارة، وكان من بينهم جرحى كثيرون، وألقت القبض على بدر محمد والعديد غيره. وبحسب ما جاء في ملف القضية، الذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، وُزِد اسم بدر محمد كمشتببه به في القضية رقم 8615 لسنة 2013، واستجوبته نيابة الأريكية في 19 أغسطس/آب 2013 بدون حضور محام معه. وأحتُجز بدر محمد تعسفاً مع بالغين في سجن وادي النطرون، ونُقل إلى مرفق لاحتجاز الأحداث بعد مرور ثلاثة أشهر، وظل هناك إلى أن أُفِرَّج عنه بكفالة في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وبموجب القانون الدولي والمعايير الدولية، لا يجوز اللجوء إلى اعتقال الأطفال أو احتجازهم أو سجنهم إلا كعقوبة، ويجب أن يخضع هذا الإجراء للمراجعة المنتظمة وأن يكون لأقصر فترة زمنية مناسبة، وينبغي استخدام بدائل الاحتجاز كلما كان ذلك ممكناً. وبحسب ما ذكره أقرباه، كان بدر يعاني، بعد الإفراج عنه، من اضطراب ما بعد الصدمة وظل يعيش مختبئاً خوفاً من اعتقاله مجدداً. وفي 18 أغسطس/آب 2017، حُكِم على بدر محمد بالسجن لمدة خمسة أعوام غيابياً بتهمة قتل أفراد من الشرطة والشروع في القتل و"تخريب أملاك عامة" و"التظاهر بدون إذن" و"مهاجمة قوات الأمن" و"عرقلة عمل المؤسسات الوطنية"، من بين تهمة أخرى. ومثّل في محاكمة جماعية فادحة الجور شملت 494 متهمًا، حُكِم على 43 منهم بالسجن المؤبد، بينما حُكِم على 399 الآخرين بالسجن لمدد تراوحت بين خمسة أعوام و15 عامًا، وتضمن هؤلاء ثمانية أطفال. واستند الحكم، الذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، بشكل كبير إلى التحقيقات مع أفراد من قوات الأمن وموظفين حكوميين آخرين وروايات شهود العيان منهم.

وألقت قوات الأمن القبض على بدر محمد أمام زوجته - وهي مواطنة نمسوية - خلال تناول وجبة الإفطار في شهر رمضان في 11 مايو/أيار 2020. وأحيل لإعادة محاكمته أمام إحدى دوائر الإرهاب بمحكمة جنايات القاهرة في يوليو/تموز 2020. وبحسب ما ذكره محامون، كان يُلقى القبض على متهمين جدد و/أو يُضافون إلى القضية كل شهر، ما أدى إلى تأخير إجراءات المحاكمة كثيرًا. وفي منتصف عام 2022، رفض رئيس هيئة المحكمة طلبات المحامين باستدعاء الشهود أو إعادة فحص الأدلة. وانهقدت جلسات إعادة المحاكمة في بادئ الأمر في قاعة محكمة داخل مجمع سجون طرة، ثم في قاعة محكمة داخل مجمع سجون بدر. وفي 12 يناير/كانون الثاني 2023، أُدين بدر محمد بـ"الاشتراك في تجمهر [غير قانوني]" و"استعراض القوة المقترب بجرime القتل العمد" و"الشروع في القتل" و"تخريب أملاك عامة" و"الشروع في استعمال مفرقات وحيازة أسلحة نارية وبيضاء" من بين تهمة أخرى، وحُكِم عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام. ومثلما حدث في الحكم الذي صدر بدايةً في أغسطس/آب 2017، استند القاضي الذي ترأس إعادة المحاكمة في حكمه إلى تقارير سرية مُقدّمة من قوات الأمن، والتي لم يُنَجِّح للمتهمين أو محاميهم الاطلاع عليها، وإلى إفادات شهود من أفراد الشرطة وموظفين أمنيين وحكوميين آخرين. وأثار المحامون بواعث القلق بشأن عدم تقديم أي أدلة مادية فيما يتعلق بمشاركة بدر محمد المزعومة في التظاهرات أو أعمال العنف التي وقعت. وقد علمت منظمة العفو الدولية من محامي بدر أن المحكمة لم تأخذ بإفادات شهود الدفاع بأنه لم يشارك في التظاهرات.

وعلمت منظمة العفو الدولية من منظمات معنية بحقوق الإنسان ومصادر أخرى مطلّعة أن عشراتٍ على الأقل من السجناء في سجن بدر 1 أُضربوا عن الطعام خلال الصيف في مصر، احتجاجًا على ظروف الاحتجاز القاسية وغير الإنسانية التي يواجهونها. ويبدو أن الإضراب عن الطعام قد جاء على إثر الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة، التي تجاوزت 40 درجة مئوية، في ظل رفض سلطات السجن السماح بإدخال مراوح إلى السجناء وقطع الكهرباء الذي تنفذه الحكومة يوميًا في جميع أنحاء البلاد استجابةً لأزمة الطاقة. ويحتج المُحتَجِّزون أيضًا على عدم تقديم الرعاية الصحية الكافية، وعلى ما يصفونه هم ونشطاء حقوق الإنسان المصريون بالتفتيش البدني المهين الذي يُجرّيه مسؤولو السجن، عند إخراج السجناء من زنازينهم لحضور جلسات تجديد مدة حبسهم الاحتياطي أو الذهاب إلى عيادة السجن، من أسباب أخرى. وتتضمن الشكاوى الأخرى التي تُرد بصورة شائعة سوء معاملة عائلات السجناء خلال زيارتها لذويهم، بما يتضمن إرغامها على الانتظار لساعات تحت أشعة الشمس؛ وخفض الوقت المخصص للسجناء كي يتريضوا خارج زنازينهم؛ وفرض القيود على الزيارات العائلية. ويحتج أيضًا بعض المضربين عن الطعام على حبسهم الاحتياطي المُطوّل، الذي تجاوز، في بعض الحالات، فترة العامين المنصوص عليها في القانون المصري كأقصى مدة مسموح بها. وبحسب ما ذكرته جمعيات حقوق الإنسان، فرض مسؤولو سجن بدر 1، في ردهم على إضراب السجناء عن الطعام، المزيد من الإجراءات العقابية، التي تضمنت نقل نحو 50 سجينًا إلى سجون في أماكن بعيدة بمحافظة المنيا (الواقعة على بُعد نحو 280 كيلومتر من جنوب القاهرة) ومحافظة الوادي الجديد (الواقعة على بُعد نحو 620 كيلومتر من جنوب غرب القاهرة). ووفقًا لما قاله نشطاء، فرضت سلطات السجن الإجراءات العقابية على السجناء الآخرين بسجن بدر 1، سواء كانوا مشاركين في الإضراب عن الطعام أو مؤيدين للمضربين عن الطعام، وتضمنت هذه الإجراءات قطع الكهرباء والمياه عمدًا عنهم، والذي يُعد انتهاكًا للحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

لغة المخاطبة المفضّلة: اللغة العربية أو الإنكليزية.
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 12 يونيو/حزيران 2025
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: بدر محمد (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/8345/2024/ar>